آفاق تطور الأحزاب السياسية: بين إشكالية الانتماءات الطائفية ومتطلبات المصلحة الوطنية في العراق دراسة تحليلية حتى عام ٢٠٢٥

"The Prospects of Political Party Development: Between the Issue of Sectarian Affiliations and the National Interest Requirements in Iraq - An Analytical Study"

م.م. صفا عباس عبد الحسين الوائلي

كلية القانون – جامعة واسط

Safa215@uowasit.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/١/١٠ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٥/١٥

الملخص:

يتناول هذا البحث آفاق تطور ونهوض الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٢٥، مع التركيز على العلاقة المعقدة بين الانتماءات الطائفية ومقتضيات المصلحة الوطنية. كما يركز على الإصلاحات التشريعية، والتغيرات الدولية والإقليمية التي تساهم في بناء أحزاب سياسية ذات طابع وطني شامل ومتكامل بحلول عام ٢٠٢٥. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض البحث دور القوانين والتشريعات الانتخابية، وأهمية الحوكمة الرشيدة، والوعي المجتمعي في إعادة تشكيل أنظمة حزبية قوية. كما يناقش العقبات والتحديات التي قد تعترض مسارات إصلاح الأحزاب في ظل المتغيرات الدولية والمحلية.

الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية العراقية، الانتماء الطائفي، المصالحة الوطنية، الإصلاح التشريعي، الحوكمة.

Abstract:

This study explores the future development and advancement of Iraqi political parties beyond 2025, highlighting the intersection between sectarian affiliation and national interests. It examines how party structures influence the political landscape and the potential for fundamental reforms to strengthen national identity and overcome sectarian divisions. The research focuses on legislative reforms and international and regional shifts that contribute to establishing comprehensive and nationally inclusive political parties by 2025. Additionally, it addresses the role of electoral laws, effective governance, and societal awareness in reshaping strong party systems. Furthermore, the study discusses the obstacles and challenges that may hinder party reform efforts amid global and domestic transformations.

Keywords: Iraqi political parties, sectarian affiliation, national reconciliation, legislative reform, governance.

المقدمة:

تُعدّ تشكيل الأحزاب السياسية في العراق العنصر الأساسي والبنية الفاعلة في رسم ملامح الديمقراطية الحديثة وصياغة السياسات العامة للدولة. شهد العراق، بعد تغيير نظام الحكم في ٩-٤-٢٠٠٣، تحولات واسعة أثّرت بشكل كبير على بنية الأحزاب السياسية ودورها في إدارة البلاد. وتُعتبر الأحزاب الركيزة الأساسية في بناء الأنظمة الديمقراطية، ومع ذلك، لا يمكن الجزم بأن النظام السياسي في العراق يُجسّد الديمقراطية الحقيقية. فالديمقراطية ليست مجرد مفهوم نظري أو مبدأ مطروح، بل هي نهج وسلوك عملي يُمارَس في بيئة اجتماعية وثقافية ملائمة. كما لا يمكن استنساخها مباشرةً من تجارب دول أخرى، فهي عملية متطورة وكيان متجدد ينبع من تفاعل القوى السياسية مع ظروفها التاريخية وخلفياتها الثقافية.

بعد عام ٢٠٠٣، ارتبطت التجربة الحزبية في العراق ارتباطًا وثيقًا بالانتماءات الطائفية والعرقية، مما أثّر بشكل واسع على أداء الحكومات المتعاقبة. فقد اعتمدت الأحزاب على نظام المحاصصة في توزيع المناصب والسلطات، الأمر الذي أضعف الهوية الوطنية بدلاً من تعزيزها. وأدى هذا النظام الطائفي إلى تنافس الأحزاب على أساس المكاسب الطائفية الضيقة، مما حال دون تحقيق التوازن السياسي الوطني وأثّر سلبًا على بناء نظام ديمقراطي حقيقي.

مع حلول عام ٢٠٢٥، تطرح تساؤلات مركزية بشأن المسار المستقبلي للأحزاب السياسية في العراق، ومدى قدرتها على تخطي الانقسامات الطائفية لصالح نظام سياسي أكثر شمولًا واستقرارًا يخدم مختلف مكونات المجتمع العراقي. وينطلق هذا البحث من تتبّع التحولات التي شهدتها الأحزاب السياسية منذ عام ٢٠٠٣ وحتى اللحظة الراهنة، من خلال محورين رئيسين: أولهما، تحليل أثر الانقسام الطائفي في تشكيل وهياكل الأحزاب، وثانيهما، استكشاف متطلبات تحقيق مصالحة وطنية يمكن أن تُفضي إلى إصلاحات جوهرية في النظام الحزبي. كما يسعى البحث إلى تقديم قراءة تحليلية للسيناريوهات المستقبلية للمشهد السياسي العراقي، بالتركيز على دور الفاعلين الحزبيين، مع طرح مجموعة من المقترحات التي قد تسهم في معالجة التحديات البنيوية التي تعترض طريق النظام السياسي، وتعزيز مبادئ التعددية، وتجاوز أزمات الماضي في سبيل إرساء دعائم الاستقرار السياسي."

إشكالية البحث: تكمن إشكالية هذا البحث في دراسة مدى تأثير الانتماءات الطائفية ذات الطابع السياسي على مستقبل تشكيل وهيكلية الأحزاب في العراق، وكذلك في تحليل مدى إمكانية تجاوز هذه الانتماءات باتجاه اعتماد نهج وطني جامع يُسهم في تحقيق المصالحة الوطنية وتعزيز الاستقرار بعد عام ٢٠٢٥."

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث في فهم وتحليل تأثير الطائفية السياسية على مسار الأحزاب في العراق بعد عام ٢٠٠٣، كما يهدف إلى تقديم حلول لإصلاح النظام الحزبي بما يعزز المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الإصلاح الجاد لبنية النظام الحزبي في العراق وتجاوز الانقسامات الطائفية من شأنه أن يعزز فرص المصالحة الوطنية، ويكرّس مفهوم المواطنة، ويمهد الطريق نحو استقرار سياسي مستدام بعد عام ٢٠٢٥.

منهجية البحث: يستند هذا البحث إلى المنهج الوصفي التحليلي في تتبع تطور الأحزاب السياسية العراقية، مع توظيف المنهج التاريخي لفهم السياقات التي أسهمت في ترسيخ البُعد الطائفي ضمن العمل الحزبي، وذلك بهدف تقديم رؤية شاملة حول العوامل المؤثرة في المشهد السياسي الراهن والمستقبلي.

المبحث الأول: إشكالية الانتماءات الطائفية وتأثيرها على الأحزاب السياسية

المطلب الأول: نشأة وتأثير الطائفية السياسية في العراق

نشأة الطائفية السياسية في العراق نتيجة تداخل العديد من العوامل الخارجية والداخلية والتي اثرت بالشكل المباشر على استقرار العراق وكان من هذه العوامل تأريخية واجتماعية اذ تفاقمت وتزايدت هذه المشكلة بعد عام ٢٠٠٣، حيث باتت من وسائل الصراعات السياسية القائمة مما أدت الى انقسامات حاده داخل العراق لان العراق كبلد يتسم بالتنوعات والتعددية والتنوع القوقي والديني والمذهبي، فأعلى المستوى القومي توزع العراقيين بين العرب والكورد والتركمان وغيرهم، اما المستوى الديني توزع العراقيون بين المسلمين والمسيحين والصائبة المندائيين والايزيدين وهذا جميعه اثر على استقرار العراق ومساراته في طريق الديمقراطية.

الفرع الأول: جذور الطائفية وتأثيرها على النظام السياسي بعد ٢٠٠٣

يواجه العراق صعوبات كبيرة في بناء اسس الديمقراطية في العراق، إذ لا يعني تغير من النظام الدكتاتوري عام ٢٠٠٣ تحقيق تحول ديمقراطي فعلي وحقيقي. فالديمقراطية لا تستقر إلا بمرور الوقت وبتجذرها في الثقافة السياسية للمجتمع. غير أن المشهد السياسي بعد ٢٠٠٣ ارتكز بشكل أساسي على الطائفية والانقسامات المذهبية، مما أدى إلى تفكيك الهوية الوطنية وإضعاف التماسك الاجتماعي. كما أن اعتماد الديمقراطية التوافقية كآلية للحكم، رغم نواياها في إشراك جميع المكونات، أفرز نظامًا قائمًا على المحاصصة والصراعات السياسية، وأسهم في ترسيخ ثقافة الإقصاء بدلاً من تعزيز المواطنة والعدالة السياسية.

اذ شكلت الطائفية السياسية تحديًا خطيرًا يهدد استقرار العراق، إذ تضعف وتعوق التلاحم الاجتماعي وتقوض تحقيق الوحدة الوطنية، مما يعطل ويعرقل جهود إعادة بناء الدولة والمجتمع، وتكمن ازدياد خطورتها لكونها تمثل تراجعًا عن كونها ارتداداً الى مرحلة أسس الدولة الحديثة، مما يجعل مواجهتها ضرورياً لضمان تحقيق مستقبل أكثر استقرارًا[١].

اذ تباينت آراء الباحثين حول الأصول وجذور التاريخية للطائفية في العراق، حيث يرى البعض أن النزاعات والصراعات الطائفية مثلما رافقت التاريخ الإسلامي منذ نشأته، بالصراعات الاجتماعية والصراعات الطبقية. وازدادت حدة الطائفية ذروتها من خلال فترات التدهور الحضاري، بالأخص بعد سقوط الدولة العباسية.

أما الباحث الراحل هادي العلوي، فيرى أن مصطلح "طائفة" ظهر في مراحل متأخرة، حيث أُطلق على بعض الفرق الإسلامية بعد تحولها إلى جماعات دينية بحته، نتيجة انسحابها من المسرح السياسي أو الثقافي، وهو ما ميّزها عن مفهوم "الفرقة" في السابق. ومع مرور الزمن، شمل هذا المفهوم كلاً من السنة والشيعة بفروعهم المختلفة، كالإسماعيلية والاثني عشرية والزيدية والدرزية، وكما امتد لاحقًا ليشمل الطوائف المسيحية في العصر الحديث.

اذ أسهم الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ في تصاعد الطائفية السياسية، حيث اتبعت قوات الاحتلال سياسات مباشرة وغير مباشرة إجراءات ساهمت في تفكيك واضعاف مؤسسات وسطوة الدولة، مما أتاح فتح الفرص لعودة وتنامي الولاءات الطائفية والعرقية على حساب الهوية الوطنية.

فقد أدى غياب دور الدولة وانهيار أجهزتها الأمنية إلى حالة من انتشار الفوضى، اذ تفاقمت معها تفشي ظاهرة العنف الطائفي، وازدياد معدلات الجرائم ذات الابعاد العرقية والطائفية، مثل القتل والاعتقال والتعذيب، كما ساهمت الولايات المتحدة بشكل مباشر او غير مباشرُ في تفاقم الأزمة من خلال تقاعسها وتجاهلها عن الحد من هذه الانتهاكات، وغضّ الطرف والتدخل عن الاعتداءات المتبادلة بين الطوائف بحجةٌ نقص القوات الأمنية في تأجيج الأوضاع وازدياد حدة الانقسامات.

وقد نتج عن هذه السياسات آثارًا خطيرة وجسيمة على العراق، أبرزها تعزيز الانقسام الطائفي على المستويين البنية الرسمية والمجتمعية، مما زاد من حدة الاستقطاب الداخلي وأضعف تماسك استقرار العراق، ويترتب عن ذلك مخاطر وتهديدات كبيرة منها [٢]:

١. تعزيز وتعميق الانفصال السياسي والاجتماعي، مما يعرقل ويحد من قدرات الإصلاح والتغيير، ويحول دون تأسيس بناء نظام ديمقراطي حقيقي.

٢. تقليص وتقييد الحقوق الاجتماعية والسياسية والثقافية وتحولها الى امتيازات، بحيث تصبح موزعه ما بين الإطار الطائفي والعرقي، بدلًا من أن تكون حقوقاً مكفولة ومتساوية لجميع أفراد المجتمع.

٣. تحوّل الانقسامات الطبقية إلى نزاعات ذات الطابع الطائفي بحيث يُضعف التضامن الترابط السياسي بين الفئات والطبقات الساعية إلى تحقيق التنمية الوطنية والتقدم الاجتماعي، مما يعرقل مسارات الإصلاحية: كما يسهم هذا التحول في تصاعد النزعات العنيفة واندلاع الصراعات الأهلية، كما شهدته العديد من الدول.

اذ أعادت الولايات المتحدة رسم خارطة النزاعات في الشرق الأوسط، حيث أصبح الصراع العربي الإيراني في مقدمة المشهد، متجاوزًا الصراع العربي الإسرائيلي. فبينما كان الأخير يتمحور حول الجوانب السياسية والأمنية، اكتسب الصراع العربي الإيراني طابعًا طائفيًا، مع توظيف الانقسامات المذهبية كأداة للتعبئة. وأسهمت الأوضاع المتوترة في العراق في تعزيز هذا الاتجاه، مما جعل الطائفية محور الاهتمام الإقليمي بدلًا من القضية الفلسطينية [٣].

الفرع الثاني: دور المحاصصة الطائفية في تشكيل الحكومات والأحزاب

بعد التحول السياسي في العراق عام ٢٠٠٣، شهدت البلاد انهيارًا أمنيًا حادًا، وبرزت صراعات مسلحة ذات أبعاد طائفية وعرقية، رافقها تصاعد الولاءات الحزبية في ظل غياب رؤية وطنية موحدة. كما ساهمت التدخلات الخارجية، سواء الإقليمية أو الدولية، في تفاقم الأوضاع، مما أدى إلى حالة من الفوضى وفقدان الاستقرار.

وأسهمت هذه التغيرات في تفكيك النسيج الاجتماعي، حيث طغت الانتماءات الدينية والقومية والعشائرية على الهوية الوطنية، مما أضعف مفهوم المواطنة. كما لعبت الأحزاب والتنظيمات السياسية دورًا في تغذية الانقسامات، بدلاً من تعزيز الوحدة، مما أدى إلى تآكل أسس التعايش السلمي.

إضافة إلى ذلك، شهد العراق بعد ٢٠٠٣ موجة من الاستهداف القائمة على الهوية، مما عمّق الانقسامات السياسية وأشعل التوترات، وهو ما فتح الباب أمام مشاريع مثل الفيدرالية وإعادة رسم خارطة الهوية الوطنية بأسس جديدة [٤].

إذ ساهم نظام المحاصصة إلى بروز أحزاب وتكتلات سياسية قائمة على طابع طائفي وعرقي، مما انعكس على هيكلية تكوين الحكومة والبرلمان، إلى جانب القوانين الانتخابية التي عززت هذا المسار، وأسفر عن ذلك ترسيخ انقسامات دائمة بين مكونات المجتمع وفق أسس طائفية، بدلاً من اعتماد نهج سياسي يستند إلى البرامج الوطنية.

ورغم الانهيار والاضطرابات الأمنية وعمليات الاغتيال التي اودى ضحيتها المئات، بقي المجتمع العراقي متماسكًا حتى تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهم السلام) في فبراير ٢٠٠٦، اذ عد الحدث الذي مثّل نقطة تحول ومنعطف خطيرة، حيث أشعل فتيل النزاعات الطائفية الذي امتد لأكثر من عامين، وأدى إلى تفكك وتدهور التعايش الاجتماعي.

بعد هذه الواقعة، أصبح العراق على شفا حرب أهلية، حيث تصاعدت أعمال الاعتداءات المتميزة بالعنف الطائفية، واستهدفت دور العبادة، وأسفرت عن سقوط آلاف الضحايا من مختلف الطوائف، في ظل غياب أي تدخل أمريكي. بل إن التصريحات الرسمية الأمريكية أكدت تبني موقف الحياد، ما يعكس انسجامًا مع توجهاتها الاجندة الاستراتيجية للقوات الامريكية في العراق [٥].

ويسعى مجلس النواب العراقي إلى تجنب المواجهة مع الحكومة، نظرًا لارتباط التشكيل الوزاري بالبنية النيابية، مما يشكل خللًا في هيكل العملية السياسية، حيث يؤدي إلى تداخل السلطات بدلًا من الفصل بينها. وبدلًا من أن يكون هناك رقابة فاعلة، تصبح العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية أقرب إلى شراكة إدارية، تفتقر إلى القيادة والاستراتيجيات الواضحة للنهوض ببلد يعاني من المحاصصة والاستحقاقات الطائفية.

وتزداد تعقيدات المشهد نتيجة التدخلات الخارجية واستشراء الفساد، فضلًا عن تغليب المصالح الآنية على التخطيط بعيد المدى. وفي محاولة للحد من الدور الرقابي للبرلمان، اتخذت السلطة التنفيذية

إجراءات تقلل من صلاحياته، حيث أصدرت الحكومة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ توجيهات تمنع محاسبة الوزراء السابقين والحاليين، مما أدى إلى تقويض وظيفة البرلمان الرقابية وأعاق دوره في مساءلة المسؤولين بفعالية[٦]، وشهد العراق عقب هذه الواقعة تصاعدًا حادًا في أعمال العنف المذهبي والطائفي، حيث اندلعت موجة واسعة من التصفيات والاستهدافات على أساس الهوية. وتزامنت مع هذه الأحداث، بل واستمرت بعدها، عمليات تهجير وإجلاء قسري داخلي طالت مئات الآلاف من المواطنين، مما أدى إلى تغييرات ديموغرافية كبيرة داخل البلاد.

وشهدت المناطق المختلطة طائفيًا موجة نزوح واسعة، حيث اضطر السكان إلى الانتقال إلى مناطق ذات طابع طائفي موحد، مما أدى إلى ازدياد أعداد النازحين بشكل كبير، ومع تلاشي فرص العودة، بدأت العائلات ببيع ممتلكاتها، ومع حلول منتصف عام ٢٠٠٦، أصبح التهجير القسري أداة تستخدمها الأطراف المتصارعة لتعزيز نفوذها والسيطرة على الأراضي، على غرار ما يحدث في النزاعات الأهلية الأخرى.

وقد شملت عمليات التهجير فئات متعددة، منها [٧]:

١. السُنة الذين اضطروا لمغادرة المناطق ذات الغالبية الشيعية.
٢. الشيعة الذين نزحوا من المناطق التي يهيمن عليها السُنة.
٣. العائلات السُنية والشيعية التي استقرت سابقًا في المناطق الكردية خلال حكم البعث.
٤. الأقليات الدينية والإثنية التي تعرضت للنزوح من مناطق الصراع الطائفي.
٥. السُنة الذين أُجبروا على مغادرة المناطق التي شهدت مواجهات النزاع بين المسلحين والقوات الأمريكية.

وبالتالي عملت الأحزاب ذات التوجهات الهوياتية على تعزيز الانقسامات داخل المجتمع عبر ترسيخ هياكل تستند إلى الطائفية، مستندةً في بعض الأحيان إلى الخلافات المذهبية، وأحيانًا أخرى إلى التقاليد القبلية. وقد أعاق ذلك نشوء كيانات سياسية تعتمد في بنيتها ونهجها على تجاوز الطائفية. كما ساهمت هذه الأحزاب في ترسيخ المفاهيم الطائفية في الوعي الجمعي، مما أدى إلى تعزيز الانقسامات داخل المجتمع العراقي، وساعد في تكوين بيئة تدعم نمو الكيانات الطائفية على حساب وحدة الدولة وتماسكها الاجتماعي.

لقد جرى التعامل مع الشأن العام وإدارة الدولة من منطلق تمثيل المكونات الطائفية، وهو ما أدى إلى طمس أي جهود لتعزيز الهوية الوطنية الجامعة. فكلما تصاعد الولاء الطائفي، تراجعت الهوية الوطنية وأصبحت عرضة للانقسامات. وعلى العكس، فإن غياب الحواجز الطائفية بين الفرد والدولة من شأنه أن يعزز الانتماء الوطني، ويعيد ترسيخ مفهوم المواطنة بعيدًا عن الانقسامات المذهبية والعرقية[٨].

وأدى غياب القانون وانهيار سلطة الدولة إلى انتقال المجتمع من التعايش السلمي والوحدة الوطنية إلى حالة من الفوضى والتفكك، حيث استغلت بعض الأطراف الداخلية والخارجية هذا الوضع لتعزيز الانقسامات تحت شعارات الحرية والديمقراطية. كما ساهم تدني الوعي السياسي وانتشار عمليات القتل

وأعمال الثأر المدفوعة بروح الانتقام، في تفاقم الأزمة، خاصة في ظل وجود القوات الأجنبية التي وفرت بيئة مناسبة لتنامي التدخلات الإقليمية والدولية وتأجيج الصراعات. (عبد الحسين، ٢٠١٦، ٥)

وفي حالِة تمثيل الوضع في العراق نموذجًا واضحًا للفوضى التي وصفها الفيلسوف توماس هوبز، حيث يسود الصراع الشامل في ظل غياب دولة قادرة على فرض سيادة القانون والعدالة. كل طرف يسعى لفرض نفسه باعتباره الجهة الشرعية الوحيدة التي تمتلك الحق في السلطة، سواء كان ذلك مستندًا إلى مرجعية دينية، أو مصالح دنيوية، أو دوافع ذاتية وطائفية، مما أدى إلى تفكك النظام السياسي وانتشار الفوضى والصراعات الداخلية.

اذ تم تشكيل العملية السياسية في العراق على أسس طائفية، حيث تعاملت القوى مع الأفراد كمكونات طائفية لا كمواطنين، مما عزز الانقسامات وأضعف الانتماء الوطني لصالح الولاءات الطائفية[٩].

ويشكل اعتماد الطائفية والمحاصصة في تشكيل الأحزاب والحكومات خطرًا كبيرًا على استقرار المجتمع، حيث يؤدي إلى إقصاء مكونات أخرى وحرمانها من حقوقها، مما يضعف مفهوم المواطنة. فبدلاً من الانتماء للوطن، يصبح الأفراد تابعين لدوائر طائفية ضيقة، حيث تختزل الطائفة في حزبها وزعامتها، مما يعزز النفوذ السياسي القائم على الولاءات الطائفية بدلًا من الكفاءة والبرامج الوطنية، ويكرّس هيمنة النخب السياسية على حساب الإرادة الشعبية.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الأحزاب بسبب الانتماءات الطائفية

في العراق، تواجه الأحزاب السياسية صعوبات جوهرية ناتجة عن التجاذبات الطائفية، مما يعرقل تأسيس نظام سياسي مستقر قادر على تحقيق التقدم. فمنذ عام ٢٠٠٣، ترسخ نظام المحاصصة الطائفية، مما جعل الأحزاب تركز على تعزيز نفوذها داخل مكوناتها الاجتماعية بدلًا من تبني برامج سياسية وطنية شاملة.

أحد التحديات البارزة هو غياب الانتماء الوطني الموحد، حيث أصبحت الولاءات المذهبية والإثنية المحدد الأساسي للتحالفات السياسية، مما انعكس سلبًا على أداء مؤسسات الدولة. ونتيجة لذلك، بات تشكيل الحكومات يخضع لمعادلات توازنات طائفية بدلًا من الاعتماد على الكفاءة والجدارة، الأمر الذي حال دون تنفيذ إصلاحات جوهرية.

إلى جانب ذلك، تعاني الأحزاب من تأثيرات خارجية، إذ تتدخل قوى إقليمية ودولية لدعم تيارات سياسية معينة بما يخدم مصالحها، ما يفاقم الانقسامات الداخلية ويؤثر في استقلالية القرار الوطني. كما أن هذا التدخل يسهم في تأجيج الخلافات بين القوى السياسية، مما يؤدي إلى استمرار الصراعات داخل المؤسسات التشريعية والتنفيذية.

أما المحاصصة الطائفية فقد أسهمت في تفشي الفساد داخل الدولة، حيث أصبحت المناصب الحكومية تُوزع وفق الولاءات الحزبية والطائفية، بدلًا من مراعاة معايير الكفاءة. وقد أدى ذلك إلى تراجع مستوى الخدمات العامة، ما تسبب في تصاعد الاحتجاجات الشعبية، خصوصًا من قبل فئة الشباب المطالبين بإصلاحات حقيقية تعزز مبدأ المواطنة وتحد من سطوة الانقسامات السياسية.

الفرع الأول: ضعف البرامج السياسية الوطنية

يُعدّ افتقار العراق إلى برامج سياسية وطنية متماسكة أحد العوامل الرئيسة التي عززت الانقسامات الطائفية، مما انعكس سلبًا على استقرار الدولة وأضعف كفاءتها. فقد أدى غياب الرؤى الاستراتيجية لدى الأحزاب السياسية، مثل الحزب الإسلامي العراقي، وحزب الدعوة، والمجلس الأعلى الإسلامي، والتيار الصدري، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وتحالف الفتح وغيرها، إلى ترسيخ المحاصصة وإضعاف المؤسسات الوطنية، ما حال دون تحقيق تنمية سياسية مستدامة. وللتعمق في دراسة هذا التأثير، يمكن الرجوع إلى مصادر عربية متنوعة، تشمل كتبًا متخصصة، ودراسات أكاديمية، وأبحاث منشورة في المجلات العراقية.

١. **الطائفية السياسية وأثرها على ضعف الدولة:** أدى ترسيخ الطائفية في بنية النظام السياسي العراقي، منذ اعتماد دستور ٢٠٠٥، إلى إضعاف فاعلية مؤسسات الدولة وعجزها عن أداء وظائفها الحيوية بكفاءة. ونتج عن ذلك تراجع قدرة الحكومة على تلبية احتياجات المواطنين، وتفاقم الأزمات الاقتصادية والأمنية، إلى جانب انتشار الفساد داخل الأجهزة الإدارية. كما ساهم هذا النهج في إضعاف سلطة الدولة، مما جعلها غير قادرة على فرض سيادة القانون أو تحقيق الاستقرار السياسي. وتشير الدراسات إلى أن استمرار هذا النموذج من الحكم يؤدي إلى تعميق الانقسامات المجتمعية، ويجعل القرارات المصيرية مرهونة بالتوازنات الطائفية بدلاً من الاعتماد على مبادئ الحكم الرشيد والمصلحة الوطنية، مما يكرّس حالة عدم الاستقرار ويحدّ من فرص الإصلاح الفعلي [١٠].

٢. **غياب البرامج السياسية الوطنية الشاملة وتأثيره على الاستقرار في العراق:** إن غياب برامج سياسية وطنية متكاملة قادرة على استيعاب التنوع المجتمعي في العراق أسهم بشكل جوهري في تعميق الانقسامات الطائفية وإضعاف الهوية الوطنية الجامعة. فالأحزاب السياسية التي تفتقر إلى رؤى استراتيجية شاملة تميل إلى تبني نهج يقوم على استثمار الانتماءات الطائفية والعرقية كوسيلة لتعزيز نفوذها السياسي، مما يؤدي إلى تآكل الروابط الاجتماعية وإضعاف اللحمة الوطنية. وبدلًا من أن تكون هذه الأحزاب أدوات لتعزيز الاستقرار السياسي وبناء دولة مؤسسات قائمة على المواطنة المتساوية، أصبحت جهات فاعلة في تغذية الاستقطاب المجتمعي، الأمر الذي انعكس سلبًا على التماسك الداخلي وزاد من هشاشة النظام السياسي.

أن اعتماد الطائفية كأداة لإدارة الحكم يُضعف منظومة الدولة، ويعزز الصراعات الداخلية بدلًا من حلها فبدلًا من أن تسهم التعددية في إثراء العملية السياسية وتعزيز الديمقراطية، أصبحت مصدرًا للتشرذم والانقسام بسبب غياب مشروع وطني شامل يوحد الرؤى ويحقق التوازن بين مكونات المجتمع، هذا الوضع يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار المزمن، حيث تتجلى الانقسامات في شكل أزمات متكررة تعرقل مسار بناء الدولة وتعزز مناخ عدم الثقة بين المواطنين ومؤسسات الحكم. إن معالجة هذه الإشكالية تتطلب تبني برامج سياسية وطنية تستند إلى مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة الاجتماعية، بحيث تكون قادرة على تجاوز الاعتبارات الطائفية وتقديم رؤى إصلاحية شاملة تهدف إلى بناء دولة مدنية قوية، ترتكز على الكفاءة والنزاهة، وليس على المحاصصة الطائفية [١١].

المبحث الثاني: متطلبات المصالحة الوطنية وإصلاح تطوير الأحزاب السياسية

تلعب المصالح الوطنية بأهمية كبيرة لإنها تعد دورًا محوريًا في استقرار الدول والمجتمعات، لا سيما تلك التي تواجه تحديات وازمات سياسية واجتماعية. وفي العراق، تزداد الحاجة إلى إيلاء التركيز المصالح الوطنية اهتمامًا خاصًا من خلال تبني سياسات وآليات فعالة لتضمن تحقيقها. وانطلاقًا من ذلك، سنتناول مفهوم المصالح الوطنية وأهميتها في هذا الإطار.

المطلب الأول: مفهوم المصالحة الوطنية ودورها في إصلاح الأحزاب

المصالحة: المعنى اللغوي

المصالحة مشتقة من "صلح"، أي زوال الفساد واستقامة الأمور. وتعني "أصلح بينهما" إنهاء الخلاف وإعادة الود. أما "صالحه"، فتعني مسالمته بعد خصام، و"اصطلح القوم" تدل على اتفاقهم بعد نزاع. والصلح بشكل عام هو إنهاء الخصومات والتوترات[١٢].

المصالحة اصطلاحًا: تُعد المصالحة مفهومًا واسعًا يختلف باختلاف المجال الذي يُستخدم فيه. فهي في علم النفس تعني التوافق مع الذات، وفي علم الاجتماع تشير إلى تقوية الروابط الأسرية، بينما في السياسة تدل على تحقيق التفاهم بين الحكومة والمجتمع أو بين الفئات المتنازعة [١٣].

تتعدد مفاهيم المصالحة إلى ثلاثة تصورات رئيسية [١٤].

١. **المصالحة كفكرة قابلة للاختزال:** تُعدّ المصالحة مفهومًا معقدًا لكنها تُختزل في عناصر العدالة الانتقالية، مثل العدالة الجنائية، المصارحة، التعويضات، والإصلاح المؤسسي، حيث يؤدي تحقيق هذه الأهداف إلى مجتمع متصالح.

٢. **المصالحة من منظور التعايش:** يُنظر إليها كشروط ضرورية للتعايش، بحيث تتجاوز مجرد وقف الصراع إلى بناء أسس مستدامة للسلام والتسامح بين الأطراف المختلفة.

٣. **المصالحة كضرورة للسياسة الخارجية:** لا يمكن بناء سياسة خارجية قوية دون استقرار داخلي، مما يجعل المصالحة الوطنية ضرورة لتعزيز وحدة المجتمع وتفعيل دور الدولة خارجيًا، كما هو الحال في العراق.

ويمكن تعريف "المصالحة الوطنية" على أنه استئناف العلاقة من جديد بعد المرور بتجارب صعبة ومرهقة ناجمة عن تصرفات خاطئة، مثل الخيانة أو عدم الوفاء أو العنف، سواء كانت هذه الأفعال حقيقية أو مجرد شعور بها من أحد الطرفين أو كليهما، وذلك من خلال المصالحة مع الشخص الذي ارتكب تلك الأفعال خلال النزاع، بهدف إعادة بناء الثقة [١٥].

من خلال ما تقدم، يمكن تعريف المصالحة بأنها بناء علاقات جديدة بين الأطراف بعد تضررها جراء نزاع عنيف، وذلك استنادًا إلى الحوار والتسامح والعفو والتعويض والمحاكمة، مع احترام حقوق الضحايا والمتهمين على حد سواء. كما تهدف المصالحة إلى منع تكرار أخطاء الماضي من خلال تحقيق التعايش السلمي، وإزالة الأسباب الجذرية للنزاع، مما يسهم في إحلال السلام والاستقرار وتجنب الثأر والانتقام [١٦].

المطلب الثاني: استراتيجيات بناء أحزاب سياسية فاعلة بعد عام ٢٠٢٥

الفرع الأول: دور الوعي السياسي في تشكيل أحزاب غير طائفية بعد عام ٢٠٢٥

يُعد الوعي السياسي ركيزة أساسية في بناء المجتمعات الديمقراطية، حيث يحدد طريقة تفكير الأفراد تجاه القضايا السياسية والاجتماعية، ويؤثر في مدى مشاركتهم في الحياة السياسية. فكلما ارتفع مستوى الوعي السياسي لدى المواطنين، زادت قدرتهم على اختيار ممثلين أكفاء، والمساهمة في تشكيل أحزاب تعتمد على البرامج والأهداف الوطنية بدلاً من الانقسامات الطائفية والعرقية.

أهمية الوعي السياسي في بناء مجتمع متماسك: الوعي السياسي لا ينشأ في فراغ، بل يتكوّن نتيجة التفاعل بين الأفراد وبيئتهم الثقافية والاجتماعية. ومن خلال عمليات التنشئة السياسية، يكتسب المواطنون القدرة على فهم طبيعة الأنظمة السياسية، وحقوقهم وواجباتهم، وأهمية المشاركة في صنع القرار. وهذا الوعي يسهم في الحد من تأثير الخطاب الطائفي، الذي غالبًا ما يُستخدم لأغراض سياسية تهدف إلى تقسيم المجتمع.

بعد عام ٢٠٢٥، يُتوقع أن يكون للمجتمعات التي عملت على رفع مستوى وعيها السياسي فرصة أكبر في تشكيل أحزاب غير طائفية. فالتجارب السابقة أثبتت أن ضعف الوعي السياسي يؤدي إلى تكريس الانقسامات وإضعاف الديمقراطية، كما حدث في انتخابات بعض الدول التي شهدت تصويتًا قائمًا على الانتماءات الضيقة بدلاً من البرامج التنموية.

نحو أحزاب سياسية غير طائفية لتشكيل أحزاب غير طائفية، لا بد من توفير بيئة سياسية وثقافية تدعم هذا التحول. وهذا يتطلب:

١. **تعزيز الثقافة السياسية:** من خلال المؤسسات التعليمية والإعلامية، بحيث يتم نشر قيم المواطنة والمشاركة السياسية الواعية.

٢. **إصلاح النظام الانتخابي:** لضمان تمثيل عادل للأفراد على أساس الكفاءة وليس الهوية الطائفية.

٣. **تنمية الشعور بالمسؤولية السياسية:** عبر تشجيع المواطنين على مناقشة القضايا الوطنية بعيدًا عن التعصب، والمشاركة الفاعلة في صنع القرار.

٤. **تشجيع الأحزاب ذات الطابع الوطني:** من خلال دعم البرامج التي تخدم المصالح العامة بدلًا من تلك التي تستند إلى الهويات الفرعية.

الوعي السياسي كأداة للتغيير: إذا كان الوعي السياسي عاملاً أساسيًا في تشكيل المجتمعات، فإنه يُعد أيضًا أداة فعالة للتغيير نحو الأفضل. فالمجتمع الذي يتمتع بوعي سياسي ناضج قادر على اختيار قياداته بناءً على الكفاءة والرؤية المستقبلية، وليس على أسس طائفية أو عرقية.

وبالتالي، فإن العمل على تعزيز هذا الوعي منذ الآن سيؤدي إلى ظهور أحزاب سياسية في المستقبل قائمة على المبادئ الديمقراطية الحقيقية، مما يسهم في بناء دولة قوية قائمة على العدل والمساواة، بعيدًا عن الانقسامات التي عانت منها العديد من الدول في الفترات السابقة.

الفرع الثاني: مستقبل قانون الأحزاب السياسية في تعزيز المصلحة الوطنية بعد عام ٢٠٢٥

عند الاطلاع على قانون الأحزاب السياسية الذي أقره مجلس النواب العراقي في ٢٧ آب ٢٠١٥، نجد أنه يتضمن العديد من الجوانب الإيجابية التي تعزز العمل السياسي في العراق، إلى جانب بعض الجوانب السلبية التي قد تعيق تحقيق أهدافه [١٧]، وبالنظر إلى مستقبل هذا القانون في تعزيز المصلحة الوطنية بعد عام ٢٠٢٥، يمكننا تصوّر سيناريوهين رئيسيين:

١. **تعزيز المصلحة الوطنية:** في حال تم تطبيق بنود القانون وفقًا للدستور العراقي، فإنه سيسهم في ترسيخ الهوية الوطنية، ودعم الاستقرار السياسي، وتحقيق التنمية المستدامة.

٢. **إبقاء حالة التشرذم السياسي:** إذا لم يُنفَّذ القانون بفاعلية، فقد يؤدي إلى استمرار الانقسامات السياسية والطائفية، مما يرسّخ مبدأ المحاصصة ويعيق تحقيق المصلحة الوطنية.

السيناريو الأول: قانون الأحزاب يعزز المصلحة الوطنية: إن تحقيق الديمقراطية السليمة يتطلب وجود أحزاب سياسية قائمة على مبادئ وطنية، تلتزم برفض العنف والاحتكار السياسي، وتؤمن بالانتقال السلمي للسلطة عبر انتخابات نزيهة وقانون منظم. وبناءً على مواد الدستور العراقي وقانون الأحزاب، نجد أنه يسهم في تعزيز المصلحة الوطنية من خلال: المادة (٥) من قانون الأحزاب:

١. يؤسس الحزب أو التنظيم السياسي على أساس المواطنة، وبما لا يتعارض مع أحكام الدستور العراقي.

٢. لا يجوز تأسيس الحزب على أساس العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التعصب الطائفي أو العرقي أو القومي.

٣. يُمنع تأسيس حزب يتبنى أو يروّج لفكر حزب البعث المنحل.

المادة (٦): تلزم الأحزاب بتبني آليات ديمقراطية لاختيار قياداتها، مما يضمن التداول السلمي للسلطة داخل الأحزاب نفسها، ويعزز مناخ الديمقراطية.

المادة (٢١): تمنح الأحزاب الحق في:

١. المشاركة في الانتخابات والحياة السياسية وفقًا للقانون.

٢. الاجتماع والتظاهر السلمي وفقًا للقانون.

المادة (٢٤): تؤكد هذه المادة على التزام الأحزاب بـ[١٨]:

١. أحكام الدستور العراقي واحترام سيادة القانون.

٢. مبدأ التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة.

٣. عدم المساس باستقلال الدولة وأمنها وصيانة المصلحة الوطنية.

٤. تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين عند تولي المسؤولية أو المشاركة السياسية.

٥. عدم استغلال المؤسسات العامة لأغراض حزبية.

٦. عدم امتلاك أو حيازة الأسلحة والمتفجرات خارج إطار القانون.

٧. الإبلاغ عن أي تغييرات في النظام الداخلي للحزب أو علاقاته الخارجية.

٨. تحريك الدعاوى الجزائية ضد الأعضاء المخالفين لهذا القانون.

المادة (٢٥): تمنع هذه المادة الأحزاب من:

١. الارتباط التنظيمي أو المالي بجهات غير عراقية أو تلقي أوامر من دول أخرى.

٢. التدخل في شؤون الدول الأخرى.

٣. التعاون مع أحزاب أو جهات سياسية محظورة داخل الدولة.

٤. تنظيم أو استقطاب أعضاء من القوات الأمنية والقضاء والهيئات المستقلة.

٥. استخدام دور العبادة أو المؤسسات التعليمية لأغراض سياسية.

السيناريو الثاني: قانون الأحزاب لا يعزز المصلحة الوطنية: على الرغم من الجوانب الإيجابية التي يتضمنها القانون، فإن عدم تطبيقه بفعالية قد يؤدي إلى استمرار الأحزاب في استغلال العملية السياسية لتحقيق مكاسب ضيقة، خاصة الأحزاب التي تمتلك أجنحة مسلحة أو تعتمد على التمويل الخارجي. كما أن آلية تمويل الأحزاب، التي تعتمد على عدد المقاعد البرلمانية، قد تؤدي إلى تهميش الأحزاب الناشئة أو الصغيرة، مما يعزز هيمنة الأحزاب الكبيرة، ويؤثر سلبًا على تحقيق المصلحة الوطنية بعد عام ٢٠٢٥.

النتيجة: يُعد إقرار قانون الأحزاب خطوة أساسية لتنظيم الحياة السياسية في العراق، إلا أن فاعليته تعتمد على مدى التزام الأحزاب بتطبيق مواده بروح وطنية، بعيدًا عن المصالح الضيقة. لذا، فإن نجاحه في تعزيز المصلحة الوطنية بعد عام ٢٠٢٥ يتطلب:

١. إرادة سياسية حقيقية لضمان الالتزام بالقانون.

٢. آليات رقابية صارمة لمنع استغلال الأحزاب للمؤسسات العامة.

٣. دعم الأحزاب الناشئة لتحقيق توازن سياسي وعدم احتكار السلطة.

٤. ضمان تطبيق مبدأ التداول السلمي للسلطة بما يخدم استقرار العراق.

٥. في حال تحقيق هذه العوامل، سيصبح قانون الأحزاب أداة فعالة لتعزيز المصلحة الوطنية، وترسيخ الديمقراطية، وبناء مستقبل سياسي مستقر بعد عام ٢٠٢٥.

الخاتمة:

يتبين من الدراسة أن مستقبل الأحزاب السياسية في العراق بعد عام ٢٠٢٥ يرتكز على قدرتها على تجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية والالتزام بمبادئ الديمقراطية الشاملة. إن إصلاح نظام الأحزاب وتحديث القوانين المنظمة لها، إلى جانب تعزيز الوعي السياسي وترسيخ مفاهيم المواطنة الحقيقية، تُعد من الركائز الأساسية لضمان استقرار المشهد السياسي وبناء دولة عادلة ومستقرة تخدم تطلعات جميع المواطنين. إن التحول نحو أحزاب وطنية ترتكز على الكفاءة والبرامج التنموية المتكاملة يمثل خطوة حاسمة نحو تجديد الثقة في العملية السياسية وتأسيس نظام حكم يتجاوز الانقسامات التقليدية ليعكس الإرادة الوطنية.

التوصيات والمقترحات

تقدم هذه التوصيات والمقترحات كإطار استراتيجي للتنظيمات الحزبية، بهدف تحقيق تحول جذري في العملية السياسية في العراق وضمان استقرار المشهد الانتخابي والسياسي نحو عام ٢٠٢٥. وتأتي التوصيات على النحو التالي:

١. **إصلاح الأنظمة والقوانين التنظيمية: تحديث القوانين:** ضرورة مراجعة شاملة للقوانين المنظمة للأحزاب السياسية بما يضمن تأسيس الأحزاب على أسس وطنية راسخة خالية من الانقسامات الطائفية والعرقية، مع التركيز على الشفافية والمساءلة.

معايير التمويل والرقابة: وضع آليات صارمة لمراقبة تمويل الأحزاب ومنع التدخلات الخارجية واستغلال الموارد، بما يضمن نزاهة العمل الحزبي ويعزز ثقة المواطنين في العملية السياسية.

٢. **تعزيز الوعي السياسي والمواطنة:** برامج تثقيفية وتدريبية: تنفيذ برامج شاملة لتثقيف وتدريب أعضاء الأحزاب على مفاهيم الديمقراطية والمواطنة وحقوق وواجبات المواطن، مما يُعزز من قدرتهم على اتخاذ قرارات رشيدة تلامس مصالح الوطن.

حملات إعلامية وطنية: دعم وإطلاق حملات إعلامية تهدف إلى نشر قيم الوحدة الوطنية والحوار البنّاء، والعمل على تفكيك الخطابات الانقسامية التي تُستغل في تأجيج الصراعات.

٣. **تحسين النظام الانتخابي وآليات الحوكمة:** إصلاح النظام الانتخابي: إعادة هيكلة النظام الانتخابي بحيث يضمن تمثيلاً عادلاً يعتمد على الكفاءة والبرامج الوطنية بدلاً من الانتماءات الضيقة، مما يعزز من شرعية العملية الانتخابية.

آليات رقابية مستقلة: تعزيز مبدأ التداول السلمي للسلطة وتأسيس هيئات رقابية مستقلة تتعاون بشكل وثيق مع المفوضية العليا لضمان تطبيق القوانين والشفافية في العمل الحكومي.

٤. **تشجيع الإصلاح الداخلي والابتكار: دعم الأحزاب الناشئة:** تقديم حوافز وإجراءات دعم للأحزاب الناشئة والمستقلة التي تعتمد على رؤى تنموية مبتكرة، مع تشجيعها على استقطاب الكفاءات الشابة والمتميزة.

التحول الرقمي: استثمار التقنيات الحديثة لتحسين عمليات التواصل الداخلي والخارجي وضمان نشر المعلومات والشفافية في اتخاذ القرارات داخل الأحزاب.

٥. **تعزيز التعاون المؤسسي وتبادل الخبرات: لجان مشتركة ورقابية:** إنشاء لجان مشتركة بين التنظيمات الحزبية ومفوضية الانتخابات العليا لمتابعة تنفيذ القوانين والأنظمة الانتخابية، وتوفير آلية فعالة لتقييم الأداء الحزبي.

تبادل الخبرات الدولية والمحلية: تعزيز التعاون مع الأحزاب والمؤسسات الديمقراطية الناجحة على الصعيدين المحلي والدولي لتبادل الممارسات الجيدة وتطوير آليات العمل الحزبي بما يتناسب مع التحديات المستقبلية.

الهوامش:

(١) هند محمود حميد، النظام الديمقراطي وإشكالية الثقافة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص١٠٧.

(٢) رسمية محمد هادي، "الطائفية السياسية في العراق والحالة البديلة المطلوبة"، مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد ٢٤، السنة ١٢ (٢٠٢٠)، ص١١-١٢.

(٣) جمال محمد سليم ودالیا أحمد رشدي، كراسات استراتيجية، العدد ٢٣٧ (٢٠١٣، ص٢٩.

(٤) بدرية صالح عبد الله الدليمي، محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠٢٤، ص٨٩.

(٥) هند محمود حميد، النظام الديمقراطي وإشكالية الثقافة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره، ص ١١٤- ١١٥.

(٦) محمد عبد حمادي المساري، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية (عمّان: دار منهل، ٢٠١٩، ص٩١.

(٧) يوسف ساسون، اللاجئون العراقيون: الأزمة الجديدة في الشرق الأوسط (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١١، ص٣٣.

(٨) علي حسن الربيعي، "تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، السنة ٢٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧، ص٩٤.

(٩) علي حسن الربيعي، تحديات بناء الدولة العراقية، مصدر سبق ذكره، ص٩٣.

(١٠) مروة عبد المنعم بكر، "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أسيوط، المجلد ٢٣ (٢٠٢٢، ص٢٥٤.

(١١) راهف نضال لطفي جرادات، الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: العراق أنموذجاً (رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠٢٢، ص٨١.

(١٢) عيسى إسماعيل عطية، "دور المصالحة الوطنية في السياسة الخارجية العراقية"، مجلة دراسات دولية، المجلد ٤٤ (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، ٢٠١٠، ص١٠٤.

(١٣) مهند حميد مهيدي وفؤاد جميل خلف، "المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: التحديات والفرص"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد ٢ (٢٠٢٠، ص٨٨٦.

(١٤) عيسى إسماعيل عطية، دور المصالحة الوطنية في السياسة الخارجية العراقية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٦.

(١٥) فهيل جبار الجلبي، المصالحة الوطنية في العراق (العراق: مطبعة الخاني، ٢٠١٤، ص٢٦.

(١٦) فهيل جبار الجلبي، المصالحة الوطنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٨.

(١٧) العراق، قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٥، الوقائع العراقية، العدد ٤٣٨٣ (٢٠١٥، ص٣١.

(١٨) بدرية صالح عبد الله، "قانون الأحزاب السياسية في العراق"، مجلة السياسية والدولية (بغداد: الجامعة المستنصرية، ٢٠١٧، ص٩٤٦.

المصادر :

١) الدليمي، بدرية صالح عبد الله. ٢٠٢٤. محددات السلم المجتمعي في العراق بعد العام ٢٠٠٣. جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية.

٢) الجلبي، فهيل جبار. ٢٠١٤. المصالحة الوطنية في العراق. العراق: مطبعة الخاني.

٣) المساري، محمد عبد حمادي. ٢٠١٩. النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية. دار منهل، عمان.

٤) الربيعي، علي حسن. ٢٠٠٧. "تحديات بناء الدولة العراقية: صراع الهويات ومأزق المحاصصة الطائفية." مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٧، السنة ٢٩. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٥) عطية، عيسى إسماعيل. ٢٠١٠. "دور المصالحة الوطنية في السياسة الخارجية العراقية." مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، المجلد ٤٤.

٦) بكر، مروة عبد المنعم. ٢٠٢٢. "الطائفية السياسية وتحديات فاعلية الدولة في العراق." مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أسيوط، المجلد ٢٣.

٧) هادي، رسمية محمد. ٢٠٢٠. "الطائفية السياسية في العراق والحالة البديلة المطلوبة." مجلة الأكاديمية العربية في الدنمارك، العدد ٢٤، السنة الثانية عشرة.

٨) حميد، هند محمود. ٢٠١٥. النظام الديمقراطي وإشكالية الثقافة السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

٩) جرادات، راهف نضال لطفي. ٢٠٢٢. الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: العراق أنموذجاً. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين.

١٠) مهيدي، مهند حميد، وفؤاد جميل خلف. ٢٠٢٠. "المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: التحديات والفرص." مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ١٠، العدد٢.

١١) سليم، جمال محمد، ودواليا أحمد رشدي. ٢٠١٣. كراسات استراتيجية، العدد ٢٣٧.

١٢) ساسون، يوسف. ٢٠١١. اللاجئون العراقيون: الأزمة الجديدة في الشرق الأوسط. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

١٣) عبد الحسين، نصير محسن. دون تاريخ. "تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣." كلية الآداب، جامعة القادسية.

١٤) الوقائع العراقية " قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠١٥."العدد ٤٣٨٣ لسنه ٢٠١٥.العراق:٢٠١٥.

١٥) عبدالله، بدرية صالح." قانون الأحزاب السياسية في العراق، مجلة السياسية والدولية، ٢٠١٧. المستنصرية.

References:

1) Al-Dulaimi, Badria Saleh Abdullah. 2024. Determinants of Social Peace in Iraq after 2003. University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies.
2) Al-Jalabi, Faheel Jabbar. 2014. National Reconciliation in Iraq. Iraq: Al-Khani Press.
3) Al-Masari, Mohammed Abdul Hamadi. 2019. The Electoral System and the Construction of the Democratic Process. Dar Manhal, Amman.
4) Al-Rubaie, Ali Hassan. 2007. "Challenges of Building the Iraqi State: Identity Conflict and the Dilemma of Sectarian Quotas." Future Arab Magazine, no. 337, Year 29. Arab Unity Studies Center, Beirut.
5) Atiyah, Issa Ismail. 2010. "The Role of National Reconciliation in Iraqi Foreign Policy." International Studies Journal, University of Baghdad, Center for Strategic and International Studies, vol. 44.
6) Baker, Marwa Abdul Moneim. 2022. "Political Sectarianism and the Challenges of State Effectiveness in Iraq." Journal of the Faculty of Economics and Political Science, Assiut University, vol. 23.
7) Hadi, Rasmia Mohammed. 2020. "Political Sectarianism in Iraq and the Required Alternative Situation." Arab Academy Journal in Denmark, no. 24, Year 12.
8) Hamid, Hind Mahmoud. 2015. The Democratic System and the Problem of Political Culture in Iraq after 2003. PhD diss., College of Political Science, University of Baghdad.
9) Jaradat, Rahaf Nidal Lutfi. 2022. Political Sectarianism and Its Impact on Political Stability: Iraq as a Model. Master's thesis, An-Najah National University, Faculty of Graduate Studies, Palestine.
10) Mahidi, Muhannad Hamid, and Fouad Jamil Khalaf. 2020. "National Reconciliation and Social Peace in Iraq after 2003: Challenges and Opportunities." Journal of Anbar University for Legal and Political Sciences, vol. 10, no. 2.
11) Rashdi, Jamal Mohammed Salim, and Dalia Ahmed. 2013. Strategic Notebooks, no. 237.
12) Sassoon, Joseph. 2011. Iraqi Refugees: The New Crisis in the Middle East. The Arab Institution for Studies and Publishing, Beirut.
13) Abdul-Hussain, Nasir Mohsin. n.d. "The Change in Value System and Its Impact on the Displacement of Religious Minorities after the US Occupation of Iraq in 2003." College of Arts, University of Al-Qadisiyah.
14) Al-Waqa'i' al-Iraqiya. "Political Parties Law of 2015." No. 4383, 2015. Iraq: 2015.
15) Abdullah, Badriya Saleh. "The Political Parties Law in Iraq." Political and International Journal, 2017. Al-Mustansiriya University.